

3 April 2013
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من منغوليا

١ - يعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أحد التدابير الإقليمية الفعالة المتخذة لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وهو يعزز، من هذا المنطلق، الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتلقى المناطق الخالية من الأسلحة النووية أيضاً اعترافاً واسع النطاق باعتبارها تدابير عملية إقليمية صوب إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

٢ - وتؤيد منغوليا تعزيز المناطق الموجودة الخالية من الأسلحة النووية. وهي ترحب في هذا الصدد بالخطوات المتخذة منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لتناول القضايا التي لم تُحسم بعد بما يتيح للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن توقع و/أو تصدق على بروتوكولات المعاهدات ذات الصلة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهي تؤيد أيضاً إنشاء مناطق جديدة، حيثما أمكن، من خلال التطبيق البناء للهدف المنشود والجوهر المأمول من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية دون استبعاد أي دولة أو مجموعة دول بسبب موقعها الجغرافي أو انتمائها السياسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120413 100413 13-28005 (A)



٣ - وتؤيد منغوليا بقوة، آخذة كل ما سبق في الاعتبار، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي شمال شرق آسيا، ومناطق أخرى من العالم. فهي تعتقد أن التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، يمكن أن يفتح آفاقاً للتحرك نحو إيجاد منطقة كهذه، بما لها من أهمية حاسمة لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، في تلك المنطقة. ولن يسفر المؤتمر عن نتائج عملية إلا إذا شاركت فيه جميع دول منطقة الشرق الأوسط. وعلى نفس المنوال، فإنها تعتقد أن اتباع نهج شامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال شرق آسيا من شأنه أن يعالج بشكل واقعي مسألة برنامج الأسلحة النووية الجاري في شبه الجزيرة الكورية، وأن يحل تلك المسألة من خلال الجهود الدبلوماسية.

٤ - وفي عام ١٩٩٢ أعلنت منغوليا، التي تقع بين دولتين حائزتين لأسلحة نووية، أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وما فتئت تعمل منذ ذلك الحين على الاعتراف بهذا المركز وإضفاء الطابع المؤسسي عليه دولياً. وفي عام ١٩٩٨ اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٣/٧٧ دال، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، الذي رحبت فيه الجمعية بمبادرة منغوليا ودعت الدول الأعضاء، ومن بينها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، إلى التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك سياستها الخارجية المستقلة. وكان هذا هو أول قرار تتناول فيه الجمعية مبادرة إحدى الدول الأعضاء لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في سياق مصالحها وتحدياتها الأمنية الأوسع نطاقاً، ووضعت في اعتبارها أن دوام مركز دولة ما كمنطقة خالية من الأسلحة النووية تضم دولة واحدة يعتمد إلى حد كبير على موقعها الفعلي والبيئة الأمنية الأوسع نطاقاً.

٥ - ورغم أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والتي كان يُتَظَر منها أن تقدم الضمانات الأمنية اللازمة، اتفقت على أن منغوليا تشكل حالة فريدة من نوعها، فقد أحجمت عن تأييد مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تضم دولة واحدة خشية أن يشكل ذلك سابقة. وفي أعقاب بعض المحادثات التي أجريت عام ٢٠٠٠، أصدرت تلك الدول بياناً مشتركاً بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية قالت فيه إن تصريحاتها الصادرة من جانب واحد المعلنة في ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، والمشار إليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، تنطبق على منغوليا.

٦ - لكن منغوليا لم تُثَبِّط إطلاقاً من جراء البيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بل رحبت بالبيان كخطوة في اتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها في نهاية المطاف. وأسفرت محادثات لاحقة جرت بين منغوليا والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن توقيعها في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إعلانات موازية، كررت فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تأكيد ليس اعتزامها التعاون مع منغوليا في تنفيذ القرار ٧٧/٥٣ دال فحسب، بل أكدت أيضاً نيتها، ما دامت منغوليا محتفظة بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، أن تحترم ذلك المركز وألا تسهم في أي عمل من شأنه أن ينتهكه.

٧ - وتستلزم أي حالة فريدة من نوعها أن يتبع معها نهج فريد كذلك. وفي هذه المرحلة، ما زالت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية غير مستعدة لتقديم ضمانات ملزمة قانوناً، وهي تُقَصِّرُ تعهداتها على مجرد "التزام سياسي" فيما يتعلق بمركز منغوليا. وكانت منغوليا تحبذ موافاتها بضمن ملزم قانوناً من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، كما هو الحال مع المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية. إلا أنه نظراً لعلاقات حسن الجوار التي تربط منغوليا بجارتَيْها الملاصقتين لها، وهما الصين والاتحاد الروسي، حيث لم تحدث أي منازعات إقليمية أو حدودية أو سياسية أخرى مع أي منهما، تعتقد منغوليا أنها ليست بحاجة لأن تصر، في هذه المرحلة، على موافاتها بضمن في شكل معاهدة، بل أن تركز على الأثر العملي لا المنظور المترتب على مركزها في أمنها الفعلي.

٨ - ومن ناحية أخرى، كررت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في إعلانها المشترك، تأكيد التزامها بالقرار ٧٧/٥٣ دال، الذي يتبع نهجاً عاماً تجاه أمن منغوليا، وأشارت إلى قانون منغوليا لعام ٢٠٠٠ بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، فتعهدت بعدم الإسهام في أي عمل من شأنه أن ينتهك ذلك المركز. ويحظر القانون، حسبما يشير إعلان منغوليا، إلقاء مواد مشعة أو مخلفات نووية من رتبة الأسلحة النووية أو التخلص منها في أراضي منغوليا. ومن ثم، فإن منغوليا ترحب بتناول إعلان الدول الخمس لمشاكل الأمن النووي المحتملة مستقبلاً التي يمكن أن تواجهها منغوليا. وفي سياق منغوليا، من الأهمية بمكان معالجة مشاكلها الاقتصادية المتصلة بالأمن ومشاكلها الإيكولوجية، حسبما أشير إليه صراحة في القرار ٧٧/٥٣ دال، حتى يصبح مركزها أكثر فعالية وقدرة على الاستمرار.

٩ - وتتطلع منغوليا إلى العمل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، في التنفيذ الكامل للقرار ٧٧/٥٣ دال. وهذا من شأنه أن يساهم ليس في تعزيز الاستقرار والثقة في المنطقة فحسب، بل أيضاً في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - وتبين تجربة منغوليا أنه يلزم، في سياق تعزيز أهداف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، تناول القضايا المتنوعة الموجودة بروح تهدف إلى تحقيق نتائج عملية، وذلك من خلال المزيد من التفاهم والاستيعاب، أخذاً في الاعتبار المفهوم الأساسي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبهذه الروح تعرب منغوليا عن استعدادها للعمل مع الدول الأخرى في تعزيز الأهداف والغايات المنشودة من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بسبل من بينها تبادل المعلومات وما لديها من خبرة.